

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
العنوان:

دور التحليل بالموشرات المالية في تقييم الأداء المالي
للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج
Africaver

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالبتين: *مريم قemor
*لمياء حميد
إشراف الأستاذة: *هناء الرباطي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذة: حياة نجار
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذة: هناء الرباطي
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: محمد بولعسل

السنة الجامعية: 2016-2017



خاتمة

فهرس المحتويات


الصفحة	العنوان
	شكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال و الجداول
	قائمة الملاحق
أ-ث	مقدمة
	الفصل الأول: الأداء المالي ومؤشرات تقييمه في المؤسسة
02	تمهيد
03	1- طبيعة التحليل المالي
03	1-1 ماهية التحليل المالي
03	1-1-1 مفهوم التحليل المالي
04	2-1-1 أهداف التحليل المالي
05	3-1-1 أنواع التحليل المالي
06	1- 2 استعمالات التحليل المالي
06	1-2-1 مجالات التحليل المالي
07	2-2-1 الأطراف المستخدمة للتحليل المالي
08	3-2-1 نتائج التحليل المالي
09	3-1 مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي
09	1-3-1 مقومات التحليل المالي
10	2-3-1 منهجية التحليل المالي
11	3-3-1 معايير التحليل المالي
12	2- مدخل حول تقييم الأداء المالي
12	1-2 ماهية الأداء المالي
12	1-1-2 مفهوم الأداء وأنواعه
15	2-1-2 مفهوم الأداء المالي
16	3-1-2 معايير الأداء المالي
17	2-2 أساسيات حول تقييم الأداء المالي
17	1-2-2 مفهوم تقييم الأداء المالي
19	2-2-2 أهداف تقييم الأداء المالي

19	2-2-3 خطوات وشروط تقييم الأداء المالي
21	3- تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن
21	3-1 تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية
21	3-1-1 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب السيولة
22	3-1-2 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب الربحية
25	3-1-3 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب النشاط
29	3-1-4 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب المردودية
30	3-2- تقييم الأداء المالي باستعمال مؤشرات التوازن المالي
30	3-2-1 تقييم الأداء المالي باستعمال رأس المال
33	3-2-2 تقييم الأداء المالي باستعمال الاحتياج في رأس المال العامل
34	3-2-3 تقييم الأداء المالي باستعمال الخزينة
36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: استعمال المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج
38	تمهيد
39	1- تقديم الشركة الإفريقية للزجاج
39	1-1 نشأة وتطور الشركة
42	2-1 أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج
43	3-1 الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج
48	2- منهجية الدراسة الميدانية
48	2-1 الأدوات المنهجية للدراسة الميدانية
48	2-2 اختبار فرضيات الدراسة الميدانية
49	2-2-1 اختبار الفرضية الأولى
56	2-2-2 اختبار الفرضية الثانية
60	خلاصة الفصل
62	خاتمة
66	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص



قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	نسبة السيولة للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011- 2014)	49
(2-2)	نسب الربحية للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011-2014)	51
(3-2)	نسب النشاط للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2011-2014)	52
(4-2)	نسب المردودية للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011- 2014)	54
(5-2)	رأس المال العامل للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011- 2014)	56
(6-2)	احتياج في رأس المال العامل للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011- 2014)	58
(7-2)	مؤشر الخزينة للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011- 2014)	59

A horizontal scroll graphic with a black outline and a light gray shadow. The scroll is unrolled, showing the Arabic word 'الملاحق' (Al-Malahiq) written in a bold, black, stylized font. The scroll has a small circular tab on the left side and a small circular tab on the right side, both with a light gray shadow.

الملاحق

العنوان	الرقم
الميزانية المالية للمؤسسة (جانب الأصول) لسنة 2011	(01)
الميزانية المالية للمؤسسة (جانب الخصوم) لسنة 2011	(02)
جدول حسابات النتائج لسنة 2011	(03)
الميزانية المالية للمؤسسة (جانب الأصول) لسنة 2012	(04)
لميزانية المالية للمؤسسة (جانب الخصوم) لسنة 2012	(05)
جدول حسابات النتائج لسنة 2012	(06)
الميزانية المالية للمؤسسة (جانب الأصول) لسنة 2013	(07)
لميزانية المالية للمؤسسة (جانب الخصوم) لسنة 2013	(08)
جدول حسابات النتائج لسنة 2013	(09)
الميزانية المالية للمؤسسة (جانب الأصول) لسنة 2014	(10)
لميزانية المالية للمؤسسة (جانب الخصوم) لسنة 2014	(11)
جدول حسابات النتائج لسنة 2014	(12)
مشتريات المؤسسة لسنة 2011	(13)
مشتريات المؤسسة لسنة 2012	(14)
مشتريات المؤسسة لسنة 2013	(15)
مشتريات المؤسسة لسنة 2014	(16)



مقدمة

مقدمة

تسعى المؤسسات الإقتصادية لإيجاد مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ووضعيتها التنافسية في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ضمان استمراريتها وبقائها في مجال نشاطها، وذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية وكذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية.

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ولقد ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسة الإقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة التطورات الإقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها وفشلها وبيان جوانب القوة والضعف.

ومن الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي نجد أسلوب التحليل بالمؤشرات المالية، الذي يعتمد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأساس لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وهو منهج تقليدي لكنه مهم وفعال في عملية التقييم.

أولاً: إشكالية الدراسة

ومن هنا جاءت إشكالية البحث التي قمنا بصياغتها في سؤال رئيسي على النحو التالي :

كيف ساهم التحليل المالي بواسطة النسب و مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي وما هي استخداماته؟
- فيما تتمثل أهم مؤشرات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؟
- كيف يتم استعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي؟
- ما هو مستوى الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج؟
- ما هي الطرق المعتمدة من قبل الشركة الإفريقية للزجاج في مواجهة التزاماتها؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

بغرض الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لتقييم الأداء المالي نستخدم النسب المالية للحكم على الوضع المالي للشركة.

الفرضية الثانية: لتقييم الأداء المالي نستخدم مؤشرات التوازن المالي للحكم على الوضع المالي للشركة.

رابعا: أهداف الدراسة

يمكن تلخيص الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من الدراسة هي:

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- التعريف بالنسب المالية وباقي الأدوات المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي.
- التعرف على الوضع المالي للشركة الإفريقية للزجاج.

خامسا: منهج الدراسة

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، مع القيام بتحليل وتفسير المعلومات لاستنباط النتائج منها، كما اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة في الفصل التطبيقي، أين نقوم بإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج.

سادسا: أهمية موضوع الدراسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعاً لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية كانت وراء اختيارنا للموضوع وهي:

الأسباب الذاتية:

- الموضوع يدخل ضمن تخصص دراستنا في الإدارة المالية.
- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتحليل المالي.

الأسباب الموضوعية:

- إثراء المكتبة بالمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم الأداء المالي ومن تم الوقوف على نقاط القوة و الضعف في المؤسسة.

ثامنا: حدود الدراسة

يمكن تبيان حدود هذه الدراسة من خلال تحديد المجال المكاني والزمني

المجال المكاني: قمنا بدراسة ميدانية على مستوى الشركة الإفريقية للزجاج الواقع مقرها في المنطقة الصناعية بأولاد صالح بلدية الطاهير.

المجال الزمني: قمنا بالترتيب الميداني في شهر مارس و أبريل من سنة 2017، وهذا من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة الميدانية التي انحصرت في فترة زمنية تقدر ب 4 سنوات (أي من سنة 2011 إلى غاية 2014).

تاسعا: الدراسات السابقة

- عادل عشي: " الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم " رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة قياس وتقييم الأداء المالي ودوره في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال المؤشرات المالية المعتمد في التقييم، حيث كانت هناك دراسة حالة لمؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- تطور أصول المؤسسة من عام لآخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها؛
- تطور أصول المؤسسة محل الدراسة من سنة لأخرى، مع تحقيق هامش أمان؛
- تحقيق توازن مالي وبالتالي تحقيق فائض؛
- تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال الفترة المدروسة، أي استطاعت مواجهة التزاماتها؛
- حققت المؤسسة مردودية مالية كافية مقارنة بأسعار الفائدة السائدة في السوق، فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.

- **بن خروف جليلة: " دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة " ، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، سنة 2009.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وكذا كيفية ترجمة هذه القوائم إلى معلومات ذات أهمية في عملية اتخاذ القرار. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- النظام المحاسبي المالي يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية؛
- النظام المحاسبي المالي يهدف للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإفصاح المالي الدولي؛
- رغم أهمية القياس المقارن في تنافسية المؤسسات إلا أن استعمال هذا الأسلوب محدود من طرف المؤسسات الجزائرية ؛
- أساليب اتخاذ القرار في المؤسسة قيد الدراسة محدودو جدا.

ثامنا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بكل جوانب الموضوع، قسمنا الدراسة إلى فصلين:
الفصل الأول نتناول فيه طبيعة التحليل المالي في الجزء الأول، مدخل إلى تقييم الأداء في الجزء الثاني، أما في الجزء الثالث تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.
أما في الفصل الثاني قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج.

تاسعا: صعوبة الدراسة

- لقد واجهنا من خلال دراستنا النظرية والميدانية الكثير من الصعوبات منها:
- عدم توفر معلومات كافية لمجموعة من العناصر كانت موضوع بحثنا بسبب نقص المراجع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للبحث من طرف الشركة محل الدراسة.

الفصل الأول: الأداء المالي ومؤشرات تقييمه في المؤسسة

1- طبيعة التحليل المالي

2- مدخل حول تقييم الأداء المالي

3- تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية ومؤشرات

التوازن المالي

تمهيد:

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي ذو أهمية بالغة في ظل التطورات التي يشهدها العالم لأن القوائم المالية لم تعد كافية على إعطاء صورة واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك اعتبر التحليل المالي من أهم أساليب تقييم الأداء لأنه يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية، تمكن من تحويل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة أكبر ما يسمح لها بالتفكير في رسم الخطط المستقبلية.

ومن بين الأساليب والأدوات المستعملة في تحويل هذه البيانات إلى معلومات نجد أسلوب التحليل بالنسب المالية، وأسلوب التحليل بمؤشرات التوازن المالي.

1- طبيعة التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات وكذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها، كما أنه يعتبر تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين، والمتعاملون وغيرهم، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

1-1 ماهية التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم التحليل المالي من خلال التعرف على مختلف التعاريف التي يتميز بها، إضافة إلى أهمية التحليل المالي وأهدافه كما سنتعرض إلى مختلف أنواع التحليل المالي.

1-1-1 مفهوم التحليل المالي

سننطلق في المفهوم إلى تعريف التحليل المالي و أهميته

1-1-1-1 تعريف التحليل المالي

لقد أعطيت عدة تعاريف للتحليل المالي يمكن أن نذكر منها مايلي:

" التحليل المالي هو عملية من خلالها يتم اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساعد في أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار"¹.

ويعرف التحليل المالي على أنه " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط القوة والضعف والحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً"². كما يمكن تعريف التحليل المالي " بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر"³.

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإنتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص3.

² - مقران فوزي وآخرون، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص45.

³ - منير شاكر وآخرون، التحليل المالي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص12.

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي:

" بأنه عملية دراسة وتحليل القوائم المالية يتم من خلالها إكتشاف وإستنباط مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وذلك باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية، تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تقييم أداء المؤسسة".

1-1-1-2 أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي بكونه أحد مجالات المعرفة الإجتماعية التي تقوم بدراسة البيانات التي لها علاقة بالتحليل المالي لتحقيق الرقابة الجيدة على استخدام الموارد المالية المستخدمة في المؤسسة، وتتمثل أهمية التحليل المالي فيمايلي¹:

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها لمتخذي القرارات في المجتمع، وذلك باستخدام المؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع إضافة إلى إخضاع طرف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الإنحرافات المحتملة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الإحتمالات المختلفة؛
- ✓ تساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الإقتصادي؛
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بديونها.

¹ - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 65.

2-1-1 أهداف التحليل المالي

للتحليل المالي أهداف عديدة نذكر منها¹:

- ✓ تقييم أداء الوحدات الإقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة؛
- ✓ متابعة تنفيذ الخطة الإستثمارية الموضوعة؛
- ✓ بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
- ✓ تحقيق العوائد المناسبة على الإستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، والجديدة على حد سواء إلا أنها تختلف في الأهمية في الأنظمة الإقتصادية كالتخطيط المركزي حيث يركز بدرجة أكبر على الوفرات الخارجية من منافع وتكاليف على الإقتصاد القومي وذلك عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة.

3-1-1 أنواع التحليل المالي

يمكن أن نميز بين نوعين من التحليل المالي²:

- 1-3-1-1 التحليل الأفقي **Horizontal analysis**: يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة، مثلا إذا أردنا دراسة ربحية الشركة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية ونلاحظ فيها ربحية الشركة ومقارنتها سنة بعد أخرى لإستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية. وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على الشركة ومقارنة السنة التي يراد فيها إستخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.

- 2-3-1-1 التحليل العمودي **Vertical analysis**: ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الأخر داخل نفس السنة وأكثر وضوحا إذا ما أريد معرفة ربحية الشركة لإحدى السنوات ولتكن 2000 فإنه تأخذ الربحية لهذه السنة وتنسب إلى مبيعات سنة 2000 وبالتالي يمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون السنوات الأخرى.

¹- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الإقتصادي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 55.

²- سعود العامري، عبد الستار صباح، الإدارة المالية: أطر نظرية وحالات عملية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص53.

1-2 إستعمالات التحليل المالي

سننترق في هذا المبحث إلى مجالات التحليل المالي، الأطراف المستعملة للتحليل المالي وأخيرا نتائج التحليل المالي.

1-2-1 مجالات التحليل المالي

يمكن أن يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية¹:

أولاً: التخطيط المالي

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة. وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

ثانياً: تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والإنتاجات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

ثالثاً: التحليل الإئتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قرار بخصوص هذه العلاقة إستناداً إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من إتخاذ القرار المناسب.

رابعاً: التحليل الإستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، منح القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم

¹ - هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر، عمان، 2000، ص ص 159، 160.

على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الإستثمارات في مختلف المجالات.

خامسا: تحليل بعض الحالات الخاصة

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والإندماج والإندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والإستثماري والإئتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من إختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

1-2-2 الأطراف المستخدمة و المستفيدة للتحليل المالي

يمكن استعراض الجهات المستفيدة من التحليل المالي بما يلي¹:

- ❖ **الدائنون (Creditors):** وهم فئة المقرضين إلى المشروع من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، فهم يهتمون بالتحليل الإئتماني للمشروع لمعرفة مركزه المالي، ودرجة الخطر التي تتعرض لها قروضهم وقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتهم، ودرجة الرافعة المالية للمشروع والعناصر المكونة لهيكل رأس المال ومصادر الأموال المتاحة للإستثمارات.
- ❖ **المستثمرون (Investor):** يهتم المستثمرون بالتحليل الإستثماري للمشاريع لتقييم استثماراتهم الحالية والجديدة ومدى سلامة الإستثمار توفر الفرص المتاحة لتحقيق النمو والتطور للمشروع، وكفاءة الأداء الحالي والعوامل المؤثرة على هذا الأداء مستقبلا.
- ❖ **المساهمون:** يهتم المساهمون عادة بالنسب المالية التي تقيس كفاءة أداء المشروع وربحيته ونسب المديونية والعائد على الإستثمار ومقدار ربحية السهم الواحد وسعر السهم في السوق.

¹- دريد كامل آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص ص 67،

- ❖ **الإدارة (Management):** تهتم الإدارة بنتائج تحليل النمو وربحية المشروع ومدى فاعلية وكفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات واستخدام الموارد واتجاهات الأداء للمشروع والمشكلات على مستوى الإدارات الفرعية.
- ❖ **العاملون (Employees):** تهتم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، ومعرفة مدى توفر الإستقرار الوظيفي، وتحديد المطالب الجديدة في ضوء النتائج وتعد وسيلة مناسبة لتحقيق هذه المطالبات وفق مؤشرات منطقية.
- ❖ **الحكومة (Government) والمؤسسات المختصة:** تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة عن الأداء المالي، وفي بعض صورها تعكس مدى الإلتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب، كما يمكن استخدامها لأغراض البحث و الإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الإئتماني للمشاريع.
- ❖ **المنافسون:** هدفهم معرفة الخلل أو التميز لدى المشروع لكي يضعوا الخطط المقابلة للمنافسة لتحقيق أغراضهم.
- ❖ **تحليل الاندماج:** يستخدم هذا التحليل عند الرغبة بالاندماج بين شريكتين أو أكثر، ومدى جدوى عملية الاندماج للمساهمين في المشاريع المندمجة، ويتم تقدير القيمة الحالية للمشروع المطلوب شرائه، والقيمة المتوقعة بعد الاندماج وأسعار الأسهم و الأرباح المتوقع الحصول عليها.

1-2-3 نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي¹:

1-3-2-1 نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي ؛
- ✓ تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاصة بالضرائب ؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ؛

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة باتنة، 2007- 2008، ص ص 12، 13.

- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد القرض عند تقديم المؤسسة طلب للقرض من البنك ؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الإستقلالية للمؤسسة ؛
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع .

1-2-3-2 نتائج التحليل الداخلي

كما يمكن للمحلل المالي الوصول إلى النتائج الداخلية أهمها:

- ✓ الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل ؛
- ✓ الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل ؛
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا ؛
- ✓ اتخاذ القرار حول الإستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال ؛
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

1-3-3 مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

سنتناول في هذا العنصر إلى مقومات ومنهجية التحليل المالي، وكذا المعايير التي يقوم عليها التحليل المالي.

1-3-3-1 مقومات التحليل المالي

من أجل إنجاز عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها¹:

ومن خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي يستند لمجموعة من المبادئ والمقومات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه، ونلخصها في مايلي²:

¹- محمد مطر، سبق ذكره، ص 4.

²- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، فلسطين، 2008، ص3.

- ✓ التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي ؛
- ✓ تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الإعتماد عليها ؛
- ✓ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت؛
- ✓ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل؛
- ✓ تمنح المحلل المالي بالمعرفة التامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة. ويجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادرا على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى ذلك تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

1-3-2 منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ و الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل تتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويعبر عنها من خلال خطوات التحليل المالي التالية¹:

أ- تحديد الهدف من عملية التحليل

يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد و العناية والتكاليف غير اللازمة فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرص من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

ب- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد من أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية عدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدرات وإمكانيات العميل.

¹ - عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 155، 156.

ج- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للحصول على أهدافه

إن المعلومات التي يحتاج إليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول على كمية المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

د- إختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة لموضوع الدراسة:

من الأساليب ولأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

هـ- إستعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل المالي لإتخاذ القرارات المناسبة.

و- إختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لإستخدامه في قياس النتائج وقد تظهر الحاجة إلى إستخدام أكثر من معيار.

ز- تحديد درجة الإنحراف عن المعيار المستخدم في المقياس.

ح- دراسة وتحليل أسباب الإنحراف.

ط- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

1-3-3 معايير التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل في عملية التحليل نذكر منها¹:

أولاً: المعايير المطلقة Absolute standasr

وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الإتفاق على هذا المعيار بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار فمثلا لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة لمنشأة معينة هي 1,3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها والبالغة 1,2.

¹ - سعود العامري، عبد الستار صياح، مرجع سابق، ص ص 53، 54.

ثانيا: المعايير التاريخية Historical standars:

وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمنشأة فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الإستثمار لعام 2000 مع معدلات العائد على الإستثمار للأعوام الماضية. ويبيدي المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

ثالثا: المعايير المستهدفة Targeted standars:

تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المحققة فعلا والتي تفترض أن تكون 8% يعني أن الربحية المحققة أقل مما هو مخطط له.

رابعا: المعايير الصناعية Industrial standars:

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة والمتماثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم الشركات في العالم إن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة أو مقارنة الوضع الحقيقي للشركة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

2- مدخل حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل توسع أنشطة المؤسسة الإقتصادية لذلك سنتطرق إلى أهم جوانب الأداء المالي فيها.

2-1 ماهية الأداء المالي

سنوضح ماهية الأداء المالي من خلال إعطاء مفهوم الأداء، مفهوم الأداء المالي، بالإضافة إلى معايير الأداء المالي

2-1-1 مفهوم الأداء وأنواعه

سننتقل إلى تعريف الأداء وأهم أنواعه

2-1-1-2 تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه "درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي تحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة. وغالبا ما يحدث لبس وتداخل بين الأداء والجهد. فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد. فمثلا الطالب قد يبذل جهدا كبيرا في الإستعداد للإمتحان، ولكنه يحصل على درجات منخفضة وفي مثل هذه الحالة يكون الجهد المبذول عالي بينما الأداء منخفض"¹.

2-1-1-2 أنواع الأداء

يمكن تصنيف أنواع الأداء وفقا للمعايير التالية:

أولاً: حسب معيار الشمولية

يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي والجزئي²:

- أ- الأداء الكلي: يتمثل في الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة أو وظائفها.
- ب- الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف و الأنظمة الفرعية للمؤسسة.

ثانياً: حسب معيار المصدر

ينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى أداء داخلي وخارجي³:

- أ- الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية، والمالية، والتقنية الضرورية لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل الأداء الداخلي مايلي:
- الأداء البشري: هو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة، وتحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم.

الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على إستعمال استثماراتها بشكل فعال.

الأداء المالي: ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

¹- راوية حسن، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص209.

²- عبد الله قويدر، دادي عدون ناصر، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية، الجزائر، ص16.

³- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج، عمان، 2007، ص32.

ب- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغييرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة، وهناك عدة تغييرات تعكس على أداء المؤسسة.

ثالثا: حسب معيار الطبيعة

ينقسم الأداء وفق هذا المعيار إلى¹:

أ- الأداء الإقتصادي: يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها، ويتمثل في الفوائض التي تحققها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها وتدنيه مستويات استخدام مواردها.

ب- الأداء الاجتماعي: الأهداف الاجتماعية هي التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليه أفراد المؤسسة أولا، وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، ويتزامن تحقيق هذه الأهداف مع تحقيق الأهداف الأخرى خاصة الإقتصادية منها، وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الإقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

ج- الأداء التكنولوجي: حيث يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حققت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي اغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا حاليا.

د- الأداء السياسي: يقصد به بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، حيث يمكن أن تتحصل المؤسسة على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر وسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى.

رابعا: حسب المعيار الوظيفي

يرتبط الأداء حسب هذا المعيار بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة وينقسم إلى²:

أ- أداء الوظيفة المالي: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.

¹- عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص ص 89، 90.

²- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002، ص 10.

ب- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو نسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها من مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

ج- أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية هذا الأداء، يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، حيث تكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة. فضمن استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد. كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية.

2-1-2 مفهوم الأداء المالي

سنتعرف من خلال هذا العنصر على مفهوم الأداء المالي وذلك بالتعرض إلى تعريفه و أهميته

2-1-2-1 تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه: " قدرة الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامها للأموال المتاحة، وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والفني والإداري خلال فترة زمنية معينة"¹.

كما يعرف الأداء المالي بأنه "نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة"².

ومما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه : "أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات مالية للوصول إلى أهداف مرجوة، وذلك عن طريق إستغلال كل الموارد المتاحة للمؤسسة".

¹- فيصل محمود الشواورة، الإستثمار في بورصة الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.233

²- بن خروف جليبة، بور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص.77.

2-2-1-2 أهمية الأداء المالي

تكمُن أهمية الأداء المالي فيما يلي¹:

- ✓ إن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي تكون أكثر قدرة على الإستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف؛
- ✓ يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات إذ يوفر نظاما متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الإنحرافات.

2-1-3 معايير الأداء المالي

يعتمد الأداء المالي على جملة من المعايير نذكر أهمها فيما يلي²:

أولاً: المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسات للسنوات السابقة إذ تمكن المحلل المالي من حساب النسب المالية. وتكمن أهمية هذا المعيار في إعطاء فكرة على الإتجاه العام والكشف عن مواضيع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

ثانياً: المعايير القطاعية (الصناعية)

تشير هذه المعايير إلى معدل مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته.

ثالثاً: المعايير المطلقة

وهي أقل و أضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية مستأصلة تأخذ بشكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعة رغم

¹ - طاهر محسن منصور الغالبي، وائل صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص43.

² - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص78.

إتفاق الكثير من المالبين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسبة التداول يعتمد فيها على هذه المعايير.

رابعاً: المعايير المستهدفة

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لفترة زمنية ماضية ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الإنحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك إتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

2-2 أساسيات حول تقييم الأداء المالي

بعدا تعرفنا على الأداء المالي، تأتي مرحلة تقييمه أي الحكم على مدى كفاءة الموارد المستخدمة والنتائج المحققة من طرف المؤسسة، لهذا سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم تقييم الأداء المالي، أهداف تقييم الأداء المالي، والخطوات المتبعة في تقييم الأداء المالي.

1-2-2 مفهوم تقييم الأداء المالي

يمكن إيضاح مفهوم تقييم الأداء المالي من خلال إعطاء تعاريف له وكذلك أهميته.

1-1-2-2 تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: " قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"¹.

كما يعرف " تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه تقدير حكم ذي قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة بمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنه عملية تقيس النتائج المنتظرة من خلال إجراءات ووسائل وطرق القياس المحددة"².

¹- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص26.

²- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص39.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه تقييم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال مجموعة من الإجراءات و الخطوات المتبعة من أجل التحقق من مدى فاعلية الأهداف المحققة والحكم عليها، من أجل تقييم الكفاءة بين النتائج والموارد المستخدمة.

2-1-2-2 أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي¹:

أ- المكافأة: بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون في المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملا في تحقيق الإنحراف الإيجابي، أي قدم أكثر مما هو مطلوب منه. ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح. فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة .

ب- تخطيط تعداد الأفراد: إن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم (المهارات) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

ج- التكوين: إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد. ج- المتحرك الداخلي: إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموما في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلا ما يتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية خاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات. ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.

د- التدريب: إن قياس الأداء وتحليل الإنحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سببا في حدوث الإنحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس أداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق (قبل التدريب) لنفس العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المدربين.

¹- عادل عشي، مرجع سابق، ص ص34،33.

2-2-2 أهداف تقييم الأداء المالي

يوجد العديد من أهداف تقييم الأداء المالي من بين هذه الأهداف هي¹:

- ✓ الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- ✓ الكشف عن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة؛
- ✓ تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى اقتصاد الوطني وذلك بالإعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل؛
- ✓ تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة.

3-2-2 خطوات تقييم الأداء المالي و شروط نجاحها

1-3-2-2 خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمجموعة من الخطوات والمتمثلة فيمايلي²:

- جمع المعلومات والبيانات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات و التقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.
- تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية و الإعتمادية في هذه البيانات.
- إجراء عملية التقييم: باستخدام النسب و المعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الإعتماد عليه.

¹- مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص38.

²- نفس المرجع ، ص39.

- إتخاذ القرار المناسب على أساس نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و إن الانحرافات التي حصلت في النشاط حصرت جميعها وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة الأفضل في المستقبل.

- تحديد مسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.

2-2-3-2 شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي

من أجل أن تحقق عملية تقييم الأداء الأهداف المسطرة التي تسعى المؤسسة إلى الوصول إليها يجب أن تتبع مجموعة من الشروط المتمثلة فيمايلي¹:

✓ تحديد العناصر و الصفات التي سيتم بناء عليها التقييم بشكل واضح ودقيق ومفهوم حيث يستطيع الرؤساء و المرؤوسين فهمها بشكل سهل وجيد؛

✓ يجب أن يتوفر في عناصر التقييم إمكانية الملاحظة وإمكانية التمييز؛

✓ يجب توضيح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة، في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة لأخرى؛

✓ ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء، فكلما كانت اتجاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر؛

✓ يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما على أسس موضوعية، وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين؛

✓ أن لا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة؛

✓ وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول و السرعة والتكامل مع العملية الإدارية.

توصلنا في الأخير إلى أن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب مجموعة من الشروط والخطوات من أجل التوصل إلى تقييم أمثل لأداء الشركة.

¹ - علي السلمي، الإدارة المالية، دار غريب للطباعة، مصر، 1988، ص 300.

3- تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن

تعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين إذ تمكنهم من تقييم القوائم المالية وذلك من أجل الاستفادة من البيانات الواردة بها بهدف الحصول على معلومات تهم الأطراف المعنية بالمشروع (الإدارة، الملاك، الدائنون) و التي تساعدهم على صياغة قراراتهم.

3-1 تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية

يعد أسلوب تقييم الأداء بالنسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً في عالم الأعمال، ذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وإدارة الأصول والخصوم.

3-1-1 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب السيولة

تهدف نسبة السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، هناك عدة نسب لقياس السيولة نذكر منها مايلي:¹

3-1-1-1 نسبة التداول

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل وبعبارة أخرى أن يكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الإلتزامات المالية فوراً مع ضمان استمرار نشاطها ويمكن حساب نسبة التداول حسب الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right)$$

ولقد تم تحديد معياراً عاماً لهذه النسبة هو $\frac{1}{2}$ فكما كانت هذه النسبة عالية مقارنة بالنسبة المعيارية كلما نل ذلك على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبة.²

¹- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص312.

²- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي:مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص72.

3-1-1-2 نسبة السيولة السريعة

تختلف هذه النسبة عن النسبة الأولى في أنها تستبعد المخزون من الأصول المتداولة نظراً لأنها تعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة، وتحسب نسبة السيولة السريعة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ويرجع سبب استبعاد المخزون السلعي من بسط النسبة لكونه أقل الموجودات المتداولة سيولة بسبب بطئ تحويله إلى النقد أو بسبب عدم التأكد من بيعه، ومنه نستنتج إن نسبة السيولة السريعة بدون المخزون السلعي تعبر بدقة على قدرة الإدارة المالية في تسديد ما عليها من التزامات دون أن تلجأ إلى تصفية المخزون السلعي¹.

3-1-1-3 نسبة السيولة الجاهزة

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

3-1-2 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب الربحية (Profit Ability Ratios)

هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الإستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس من خلالها ربحية المشروع، حيث تختلف استخدام هذه المؤشرات حسب طبيعة المشروع والطرق والأساليب المحاسبية المتبعة في استخراج نتيجة أعماله والظروف المحيطة، والهدف من تحليل هذه النسب ومن أهم مؤشرات قياس الربحية نجد³.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 87.

² - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 46.

³ - دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 76.

3-1-2-1-1 نسبة هامش الربح

يعكس هامش الربح قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى، لذلك فهو يؤشر قدرة الوحدة النقدية من المبيعات على تحقيق الربح. وعليه يمكن استخدام مؤشر هامش الربح لزيادة فاعلية الرقابة الإدارية على التكاليف، ويحسب هامش الربح بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{مجموع المبيعات}}{\text{مجموع الربح}}$$

3-1-2-1-2 نسبة هامش الربح التشغيلي

يقصد بها قدرة المؤسسة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الأساسي، وهي تعبر عن العلاقة بين قدرة الوحدة النقدية في توليد الربح بهامش الربح التشغيلي، وقدرة الوحدة النقدية من الموجودات المستثمرة في تحقيق المبيعات وبالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في التعامل مع تكاليف التشغيل المرتبطة بالعمليات² وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{صافي ربح العمليات التشغيلية}}{\text{مجموع المبيعات}}$$

ولتقييم إدارة المؤسسة من خلال هامش الربح التشغيلي نتبع المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو النسبة المستهدفة من قبل المؤسسة طبقاً لخططها، وكلما زادت النسبة كلما دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار فيها.

3-1-2-1-3 معدل العائد على الأصول

¹ - عدنان تايه النعيمي، فؤاد راشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، عمان، ص100.

² - نفس المرجع، ص102.

يمكن قياس الربحية من وجهة نظر المستثمر وذلك بربط المحقق و مجموعة الأموال التي وضعت في يد الإدارة على شكل أصول مختلفة، على أساس أن إدارة المؤسسة يجب أن تسعى لاستغلال الأصول الموجودة تحت تصرفها بفرض أن الربح هو مقياس كفاءة الاستغلال أو الإستثمار¹.
وينبغي الإشارة إلى أن الأصول هنا تكون مقيمة في القوائم المالية بقيمتها مطروحا منها الإهلاكات وبالتالي فإن ارتفاع العائد على الأصول قد لا يعني أنه يمكن الحصول على نفس الأصول الآن وتحقيق نفس العائد المرتفع وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية².

معدل العائد على الأصول = صافي الربح ÷ مجموع الأصول

3-1-2-4 معدل العائد على حقوق الملكية

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما وبين حقوق الملكية لنفس الفترة، وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

وتبين هذه النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المؤسسة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح، حيث يكون هذا النجاح كبيرا عند الحصول على مؤشر عال بينما يكون المؤشر منخفض دلالة على فشل وضعف المؤسسة³.

3-1-3 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب النشاط

¹ - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل و التحليل والأسواق المالية الدولية، دار الحامد، عمان، 2008، ص169.

² - محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص72.

³ - مؤيد راض خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 144، 145.

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية، كإدارة المخزن والذمم المدينة والأصول الثابتة، وهو ما يفسر تسميتها بنسب التشغيل، والمتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى.

فإستغلال المؤسسة لهذه الأصول و إدارتها بشكل جيد وفعال لابد أن يعزز حجم المبيعات ويرفع من معدلاتها، مما سينعكس حتما على ربحية المؤسسة وسيولتها، وهو ما يجعل هذه النسب مكملة لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي، ومن أهم نسب النشاط نجد مايلي:

3-1-3-1 معدل دوران مجموع الأصول

توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل ولكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة بينما أنشطة أخرى قد تحتاج إلى أصول متداولة كبيرة .

ويمكن حساب معدل دوران إجمالي الأصول بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3-1-3-2 معدل دوران الأصول الثابتة

يعتبر هذا المعدل من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي، ويشير لمدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد المبيعات، ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹ - مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة (دراسة حالة مطاحن الواحات)، ملتقى دولي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، جامعة ورقلة، يوم 13-1-4 ديسمبر

كلما زاد معدل دوران الثابتة بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي معين¹.

3-3-1-3 معدل دوران الأصول المتداولة

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأموال المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال السنوي الصافي / الأصول المتداولة

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم الأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعف استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات أو يشير إلى حالة من حالات التضخم.

في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصادياً، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة².

3-3-1-4 معدل دوران المخزون

يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في تصريف المخزون على مدار العام، ومن البديهي أنه كلما زاد معدل الدوران كلما كان ذلك دليلاً على كفاءة سياسات إدارة المخزون، إلا أنه في حالات معينة قد يكون ارتفاع معدل الدوران ليس دليلاً على كفاءة الإدارة كأن يكون ذلك بسبب نقص المخزون عما ينبغي أن يكون عليه. وفي الأحوال العادية يعتبر انخفاض معدل دوران المخزون دليلاً على عدم كفاءة الإدارة إذ أن ذلك قد

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 139.

² - عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 140، 141.

يكون مرجعه نقص المبيعات أو تضخم المخزون أو كليهما معاً، ويحسب معدل دوران المخزون بالعلاقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة إنتاج منتجات تامة} / \text{متوسط المخزون}$$

3-1-3-5 معدل دوران الذمم المدينة

يتم حساب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات الآجلة على إجمالي الذمم (أي قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيهم)، ويعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى ملائمة حجم الإستثمار في الذمم، وبالتالي يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الإئتمان وسياسة التحصيل. فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان وفي تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم (رصيد الذمم) وانخفاض معدل الدوران، أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم وارتفاع معدل الدوران. ويتم حساب معدل دوران الذمم وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{مجموع المبيعات متضمنة الرسم الذمم المدينة}$$

3-1-3-6 معدل دوران الحسابات الدائنة

تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل. شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل. وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشراً من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة. وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة على تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية

¹- جمال الدين المرسي، احمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص162.

²- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر، ط5، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص84، 85.

الشراء بالأجل، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما تشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل، ويتم حساب معدل دوران الحسابات الدائنة وفق العلاقة التالية¹.

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات متضمنة الرسم}}{\text{الموردون}}$$

3-1-3-7 فترة التحصيل

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس، إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تتخفف فيه فترة التحصيل، والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تتخفف بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة.

ومن الناحية التحليلية، يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات².
يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

3-1-3-8 فترة الدفع

يقصد بفترة الدفع الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، وبهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الإلتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليلي هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، وكلما كان الانخفاض فيها يعبر ذلك عن التحسن في السيولة، ويتم حساب فترة الدفع بالعلاقة التالية:

¹- خالد توفيق الشمري، مرجع سابق، ص 66.

²- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 51.

فترة الدفع = 360 معدل دوران الحسابات الدائنة

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المدتين، مدة تحصيل العملاء ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن ذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المدتين هو فترة قرض (من المورد) بدون تكلفة¹.

3-1-4 تقييم الأداء المالي باستعمال نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة².
تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية وتقييم الأداء المالي للمؤشرات المالية التالية:

3-1-4-1 مردودية الأموال الخاصة

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسب تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية³:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{الربح الصافي الأموال الخاصة})$$

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 51.

² - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 78.

³ - مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 52.

إن ارتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياساً بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسن ربحية الوحدة النقدية الواحدة من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل سياساتها وقراراتها سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبرراً لتأكد حالة الضعف.

3-1-4-2 معدل العائد على الاستثمار

من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الاستثمار، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الوحدة النقدية من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة، فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة بقدر ما هي في ربحية الأصول، ويتم التوصل إلى هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول العاملة}}$$

والمقصود بالأصول العاملة تلك الأصول التي استخدمت فعلاً في خلق الربح، وهذا يعني ضرورة استبعاد الأصول التي تساهم في العملية الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة مثل المعدات العاطلة والمباني التي قامت المؤسسة بإيجارها للغير من أجل الحصول على إيرادات الإيجار¹.

3-1-4-3 نسبة مردودية النشاط

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللاً، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية². ويتم حساب نسبة مردودية النشاط وفق العلاقة التالية:

¹- اليمين سعادة، مرجع سابق، ص55.

²- نفس المرجع، ص56.

نسب مردودية النشاط = (الربح الإجمالي / رقم الأعمال)

3-2 تقييم الأداء المالي باستعمال مؤشرات التوازن المالي

بعد ما تطرقنا في الجزء السابق إلى تقييم الأداء المالي بالنسب المالية، سنتطرق في هذا الجزء إلى تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة.

3-2-1 تقييم الأداء المالي باستعمال رأس المال العامل

يمثل رأس المال العامل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال. كما يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة، ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير¹.

ويعرف رأس المال العامل بأنه " عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمن استمرار توازن هيكلها المالي². وهناك أربع أنواع من رأس المال العامل والمتمثلة فيمايلي³:

أولاً: رأس المال العامل الصافي

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

طريقة أعلى الميزانية: ويتم حساب رأس المال العامل الصافي في أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، عمان، 2012، ص 214.

² - Patrick Piget, La gestion financière, Edition Economica, paris, p :89.

³ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص ص 47،46.

طريقة أسفل الميزانية: ويتم حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ثانياً: رأس المال العامل الخاص

يبين رأس المال العامل الخاص مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائنة المتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد الأجنبية. ويتم حساب رأس المال العامل الخاص وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ثالثاً: رأس المال العامل الأجنبي

يبين رأس المال العامل الأجنبي قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، وهنا التقى دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة. ويعبر رأس المال العامل الأجنبي بالصيغة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون الأجنبية}$$

رابعاً: رأس المال العامل الإجمالي

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم الجاهزة والقيم غير المحققة. ويعبر عن رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي

يختلف رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه. وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي¹:

❖ **رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$** : يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى

الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي.

❖ **رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$** : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأموال الثابتة

فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

❖ **رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$** : في هذه الحالة تعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل باقي

الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي تتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

3-2-2 تقييم الأداء باستعمال الاحتياج في رأس المال العامل

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون قصيرة الأجل

¹ - إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص83.

التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام¹.
يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

ولقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقيم غالبا في نهاية الدورة².

3-2-3 تقييم الأداء المالي باستعمال الخزينة

1-3-2-3 تعريف الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين³.

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

2-3-2-3 الحالات الممكنة للخزينة

¹ - Guedi Nobert, **Finance d'entreprise les règles du jeu**, Edition Organisation, France, 1997, p :121.

² - زغيب مليكة، بوشقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 52 ، 53 .

³ - ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص51.

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخرينة وهي:¹

❖ الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخرينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

❖ الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

❖ الحالة الثالثة: الخزينة سالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

¹ - إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 51.

خلاصة الفصل

إن تعدد مؤشرات تقييم الأداء المالي في العصر الحالي يعود إلى الفكر التسييري السائد في المؤسسات، والذي يهدف إلى رفع أداء المؤسسات من خلال الكشف عن نقاط القوة و الضعف في كل مؤسسة واتخاذ القرار المناسب لخلق القيمة باعتبارها الركيزة الأساسية لإظهار قوة المؤسسة وتحديد السعر العادل للأسهم في شركات المساهمة وبالتالي إرضاء جميع الأطراف المهمة.

تستخدم النسب المالية بشكل واسع لتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات من قبل المحللين والمستثمرين والأطراف المعنية، كون هذه النسب تحتوي على معلومات تفيد في التعرف على الوضعية الحالية والتنبؤ بالوضعية المستقبلية للمؤسسة. تنظم هذه النسب في عدة مجموعات رئيسية هي السيولة والربحية و النشاط و المردودية لتعكس كل مجموعة أداء ونشاط معين من أنشطة المؤسسة، وتصبح هذه المؤشرات مفيدة عندما يتم مقارنتها مع مؤشرات مرجعية ومتابعة تصورها عبر الزمن.

وتستخدم مؤشرات التوازن المالي لدراسة مدى تمكن المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة ومدى تغطية احتياجات دورة الاستغلال دون الإفراط في توفير سيولة زائدة عند اللزوم.

الفصل الثاني: استعمال المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للشركة
الإفريقية للزجاج

1- تقديم الشركة الإفريقية للزجاج

2- منهجية الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى أساسيات التحليل المالي، بالإضافة إلى تناولنا للأداء المالي ومختلف طرق تقييمه، وتحقيقاً لأهداف الدراسة المتمثلة في معرفة دور التحليل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، تم اختيار الشركة الإفريقية للزجاج للدراسة الميدانية باعتبارها شركة عمومية ذات طابع اقتصادي تقوم كغيرها من الشركات بتقييم أدائها المالي باستخدام مؤشرات مالية تمكنها من معرفة وضعيتها المالية وكذلك معرفة نقاط قوتها وضعفها.

وعليه سنعالج في هذا الفصل واقع عملية تقييم الأداء في هذه الشركة محل الدراسة. بدءاً من تقديم الشركة محل الدراسة، و انتقالاً إلى كيفية تقييم الأداء المالي فيها من خلال استعراض المؤشرات المستخدمة في تقييم أدائها والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

1- تقديم الشركة الإفريقية للزجاج

في هذا المبحث يتم تقديم الإطار النظري للشركة محل الدراسة، من خلال إبراز نشأتها ومراحل تطورها وعرض مختلف أهدافها المسطرة مع إعطاء شرح مفصل عن الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج.

1-1 نشأة وتطور الشركة

أنشئت الشركة الإفريقية للزجاج سنة 1982 بالمنطقة المسماة أولاد صالح بالطاهير ولاية جيجل، وهي شركة عمومية اقتصادية نشأت بصفتها الحالية وتسميتها المعروفة سنة 1997 ENAVA برأس مال قدره 5000.000.00 دج في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي الذي شرع في تطبيقه سنة 1996، وقبل ذلك كان عبارة عن مركب صناعي تابع للتسيير المركزي بالمديرية العامة للمؤسسة الوطنية للزجاج، والمواد الكاشطة التي توجد مقرها الإجتماعي بوهران، ويمكن تلخيص أهم مراحل تطور الشركة في ثلاث مراحل

أولاً: مرحلة النشأة 1982-1987

في إطار دراسة قام بها مكتب انجليزي مختص (PELKINGTON) في عقد السبعينات و بناء على استنتاجه، تم إبرام عقد انجاز بين الشركة الوطنية للصناعات الكيمائية و الشركة الفرنسية (TECHNIP). سنة 1982 و ذلك لانجاز وحدة الزجاج الأمني بطاقة 20.000 ط/س من زجاج البناء الشفاف و 44000 وحدة من الزجاج السيارات الأمامي ثم انجاز المشروع الزجاج المسطح بين سنتي 82 و 86 و قد عرف بعض التأخر لأسباب تقنية و مالية وانطلق عمليا في الإنتاج في 01 أوت 1987، خلال مدة الانجاز توافقت ثلاث مؤسسات وطنية على متابعة أشغال الانجاز و هي :

- شركة SNIC: 1982-1984 انجاز؛

- شركة EDIC: 1984-1986 متابعة الأشغال؛

- شركة ENAVA: استلمت المشروع في ماي 1986 الاستغلال.

ثانياً: مرحلة التوسع 1987-1996

بعد انطلاق وحدة الزجاج المسطح في النشاط و وفقا لسياسة تنمية و تطوير معتمدة أندلك تم تسطير برنامج توسيع الوحدة إلى وحدات جديدة تشمل انجاز مشاريع أخرى لصناعة أنواع متعددة من الزجاج بمختلف استعمالاته و أنواعه، تمثلت هذه المشاريع في انجاز:

أ- وحدة جديدة للزجاج الأمني:

زجاج سيارات أمامي، جانبي و خلفي، زجاج مصفف -feuillete- زجاج مقاوم -trempe- زجاج مصقع -blinde- انطلقت في الإنتاج سنة 1992 و أنجزت من طرف شركة فنلندية تدعى TAMGLASS. الطاقة النظرية للإنتاج:

زجاج السيارات (زجاج أمامي، خلفي، جانبي) 200.000 وحدة سنويا، زجاج مصفف 80.000 م/س.

ب- وحدة جديدة للزجاج السائل :

و تظم هذه الوحدة ثلاث خطوط للإنتاج الزجاج المطبوع، الأجر الزجاجي و الأكواب أنجزت هذه الوحدة من طرف شركة BASSE SAMBRE البلجيكية، وانطلق خط إنتاج الزجاج المطبوع سنة 1994 في حين انطلق مشروع الأجر الزجاجي في نهاية نفس السنة ليتوقف هذا الخط عن الإنتاج 1996 لأسباب تجارية بحتة مرتبطة بعدم استيعاب السوق للكمية المعروضة و تكلفة الإنتاج الكبيرة، أما الخط الثالث فلم ينطلق لنفس الأسباب رغم توفر التجهيزات و اكتمال المشروع و لمواجهة إشكالية استغلال هذان الخطان لجأت الشركة إلى تحويل الأفران لإنتاج مادة سيليكات الصودا التي تستعمل عادة كمادة أولية لصناعة المنظفات détergents.

ج- وحدة إنتاج و معالجة المواد الأولية:

إضافة إلى الورشة تم انجاز وحدة جديدة لمعالجة المواد الأولية مثل: رمل السيليس، اندلومي..... الخ ونشاط الوحدة المذكورة يمثل أهم ورشة مدعمة للمادة الأولية لوحدة الزجاج السائل، أنجزت هذه الوحدة المذكورة أيضا من طرف شركة BASSAMBR و انطلقت سنة 1994. طاقة الإنتاج النظري:

- رمل سيليس 30.000 طن/س؛

- معالجة الدولومي (Dolomie)؛

- معالجة الفلدسباط (FELDSPATH)؛

- معالجة الكالكير (calcaire).

إضافة إلى هذه المشاريع التي أنجزت وانطلقت في الإنتاج كما هو مبين هنالك مشاريع أخرى تغيرت و توقفت لأسباب مالية مرتبطة بالظروف الاقتصادية العامة باعتبار تمويل انجازها مصدره خزينة الدولة فان عملية التمويل توقفت مع مطلع سنة وهي: 1994 كما توقفت هذه المشاريع بدورها

• مشروع تجديد فرن الزجاج المسطح:

كون أفران الزجاج تشتغل بدورات حياة محددة عادة بين خمسة و تسع سنوات فان فرن الزجاج المسطح توقف عن الإنتاج في فيفري 1994، بعد سبع سنوات تقريبا من النشاط و نظرا لعدم توفر غلاف مالي لتجديده حينها و نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل في مجال صناعة الزجاج تم التخلي نهائيا عن عملية تجديده أملا في الحصول على شراكة تمكن من انجاز مشروع زجاج الفلوت - FLOAT - الأكثر ملائمة تكنولوجيا.

• مشروع الزجاج المقعر H 28:

رغم اكتمال انجاز خط هذا المشروع التابع لوحدة الزجاج السائل، و رغم وجود كل التجهيزات فان عملية انطلاقه تغيرت لأسباب مرتبطة أساسا بالنجاعة باعتبار طاقة إنتاجه تفوق طاقة استيعاب السوق المحلي إضافة إلى وجود منافسة شديدة في هذا المجال تجعل عملية تسويق منتوجاته في غاية الصعود بسبب النوعية و سعر التكلفة.

• مشروع الزجاج الحراري BOROSILICATE

نسبة انجاز هذا المشروع وصلت إلى حدود 80 % و رغم وجود التجهيزات والآلات بالمصنع لم ينطلق لأسباب مالية و تجارية أيضا، هذا المشروع كان موجه لإنتاج الأواني المنزلية، مصابيح السيارات و الزجاج المضغوط.

ثالثا: مرحلة الاستقلال مند 1997

أخذت الشركة الإفريقية للزجاج استقلاليتها عن الشركة الأم في جانفي 1997، حيث أصبح لدينا ذمة

مالية و شخصية معنوية، و من أهم ما تهدف إليه هذه الشركة نجد:

- تلبية حاجيات و طلبات الاقتصاد الوطني من مواد الزجاج في قطاع البناء، قطاع تركيب و صناعة السيارات، قطاع الصناعة الكهرومنزلية؛
- السهر على إعطاء الوجه الحضاري للشركة من خلال استعمال تقنيات حديثة تتلاءم مع متغيرات العصر؛
- العمل على تصدير المنتجات و إدخالها في منافسة السوق الدولية؛
- تحسين و تطوير منتوجات الشركة و توسيع شبكة التوزيع.

2-1 أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج

1-2-1 أهمية الشركة

تلعب صناعة الزجاج الدور الفعال في تطور اقتصاديات الدول بسبب الاستعمالات المتعددة لهذه المادة التي تدخل في عدة نشاطات صناعية و تجارية منها كقطاع البناء، صناعة زجاج السيارات الصناعات الكهرومنزلية و تبرز أهمية الشركة بصفة عامة و صناعة الزجاج بصفة خاصة، حيث تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا هاما لما لها من أثر فعال في بعض النشاطات التجارية والصناعية، إذ تعتبر مجالا خصبا للتشغيل خاصة في القطاع الجغرافي.

كما أن لها نفس الأهمية، في المجال الصناعي حيث أن مادة الزجاج بمختلف أنواعه تدخل كمادة أولية مكتملة لبعض الصناعات الأخرى.

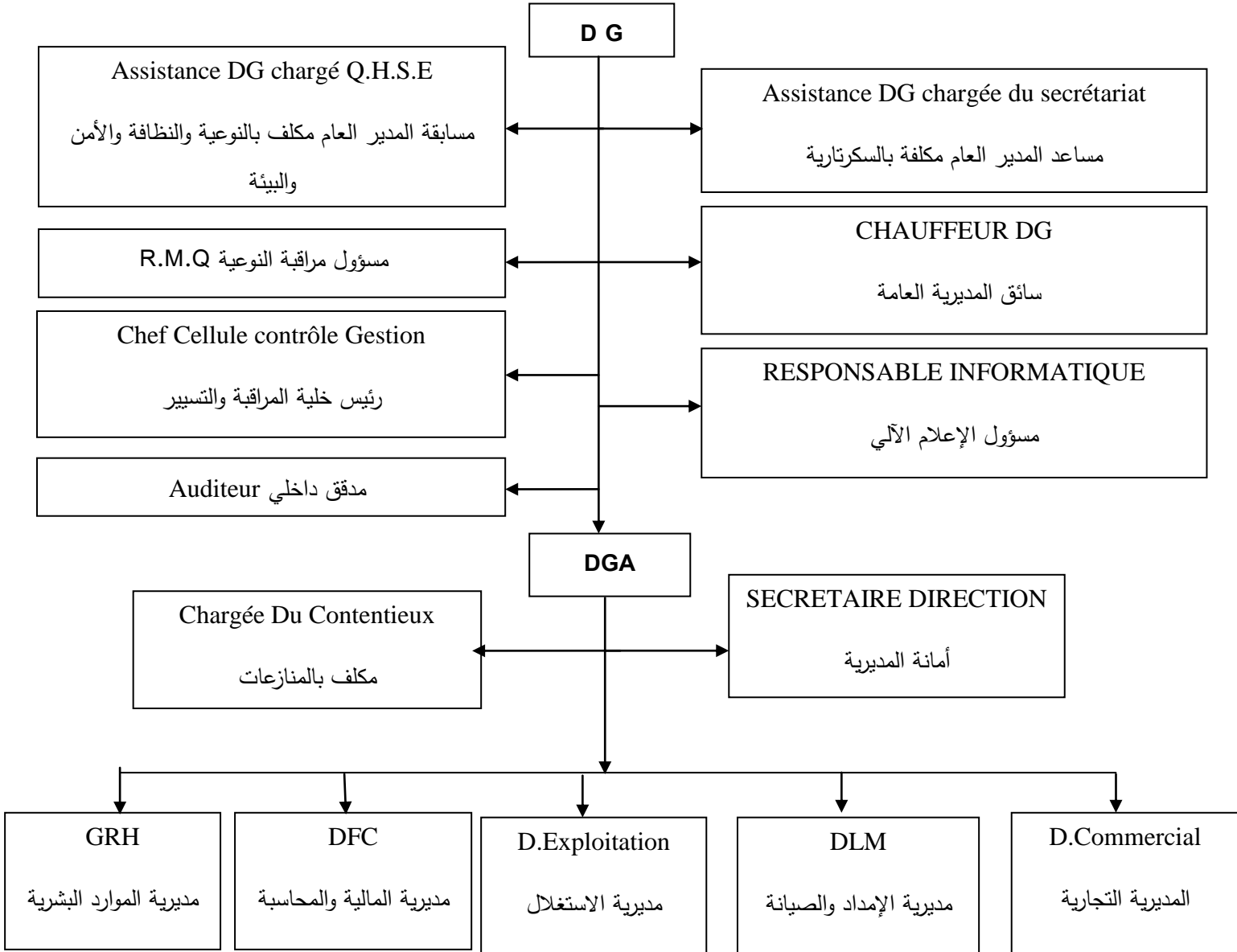
2-2-1 أهداف الشركة

تهدف الشركة الإفريقية للزجاج إلى تحقيق مايلي :

- تنمية صناعة الزجاج في الجزائر؛
- تلبية حاجيات و طلبات الاقتصاد الوطني في مواد الزجاج في قطاع البناء ؛
- قطاع صناعة و تركيب السيارات، قطاع الصناعة الكهرومنزلية؛
- مواكبة التطور التكنولوجي؛
- العمل على تصدير المنتوجات و إدخالها في السوق الدولية؛
- تحسين رأس مال الشركة؛
- وضع سياسة تجارية فعالة لاقتحام في السوق الوطني و الدولي على حد سواء؛
- المساهمة في ترقية السوق الوطني؛
- تدعيم منتج الزجاج و فتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.

3-1 دراسة الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للشركة



المصدر: مديرية الموارد البشرية.

أولاً: المدير العام

هو الذي يشرف على جميع المصالح المشكلة للمؤسسة و يترأسها في المجالس الإدارية, كما يقوم بوضع الأهداف و السياسات التي تسعى المؤسسة لتحقيقها مستقبلا, و تتجلى مهامه في:

- إبرام الصفقات مع الموردين المحليين والأجانب؛
- تمثيل الشركة في المحافل و المناسبات الدولية؛
- إصدار القرارات و الأوامر الضرورية التي تخدم مصالح الشركة؛
- إمضاء جميع الوثائق الخاصة بالشركة؛
- تطبيق إستراتيجية الشركة و سياستها.
- أ- **السكرتارية:** هي المسؤولة عن ضمان خدمات إدارة المديرية و تتولى المهام التالية:
 - استقبال البريد الخاص بالمديرية العامة؛
 - ترتيب الوثائق في خزائن الأرشيف؛
 - تحرير المراسلات؛
 - استقبال و إرسال الفاكس؛
 - استقبال و تحويل المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير العام.
- ب- **مساعد المدير العام مكلف بالتدقيق و التسيير و المراقبة:** يشارك و يساعد في تحسين تسيير مختلف الأعمال داخل المؤسسة يتولى المهام التالية :
 - مساعدة مسؤولي الوحدات في طرق التسيير و التنظيم؛
 - الحضور مع المدير العام في مختلف اللقاءات الدورية بين المديريات؛
 - الحرص على اللقاءات المبرمجة بين المدير العام و مختلف الهيئات الأخرى؛
 - القيام بعمليات المراقبة دوريا أو بطلب من الإدارة العامة؛
 - إنجاز مختلف التقارير؛
 - تحضير مخططات المالية؛
 - إنجاز تقارير النشاطات اليومية، الشهرية، الثلاثية، و السنوية؛
 - تسطير السياسة العامة للشركة مع المدير العام.

ت- مساعد المدير العام مكلف بالبيئة و الأمن و الجودة : يهتم بالدراسات المتعلقة بالمنتوج و النمو و تتمثل مهامها في:

- تطبيق سياسة الجودة بالشركة؛
- تسهيل عمل مختلف الأقسام من خلال تقديم المعلومات التقنية الخاصة ببرنامج تأهيل؛ الشركة للحصول على شهادة ISO؛
- تطبيق مقاييس المطابقة الدولية لمنتجات الزجاج الأمني المتمثلة في معيار R43؛
- إعداد الدراسات و الوضعيات المتعلقة بالتخطيط لمشاريع جديدة.
- و تشرف على المكاتب التالية:
- البحث و التطوير؛
- التخطيط و المشاريع؛
- الأمن الصناعي؛
- التحليل و المراقبة؛
- المقاييس و الدراسات التقنية.

ث- مسؤول إدارة الجودة: هو المسؤول عن تطبيق نظام الجودة و النوعية, يتولى المهام التالية:

- إيجاد الوسائل لضمان المراقبة التقنية للجودة؛
 - التعريف بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج و طرق نظام الجودة؛
 - العلم بجميع التغيرات و تطبيقها في مجال ضمان الجودة؛
 - برمجة و توجيه و مراقبة كل الأعمال في إطار مخطط الجودة؛
 - السهر على الإجراءات المتعلقة بشهادة الجودة و التجديد الدوري لها.
- ج- مدقق داخلي: هو المسؤول عن تعليمات التسيير و مدى تطبيقها باستمرار، يتولى

المهام التالية:

- مراقبة تطبيق طرق و قواعد التسيير؛
- تقديم تقرير للمسؤول المعني عن كل الأخطاء و العيوب الموجودة؛
- إنشاء برامج التدقيق لنظام المراقبة الداخلية؛
- تنفيذ كل التحقيقات المطلوبة من طرف المدير العام.

ح- **نائب المدير العام:** هو المسؤول عن تسيير شؤون الشركة بالتنسيق مع المدير العام، يتولى المهام التالية:

– إمضاء الوثائق الخاصة بالموظفين؛

– العمل بالتنسيق مع جميع المديریات؛

– السهر على ضمان الانضباط العام داخل الشركة؛

– إصدار القرارات المتعلقة بمصالح الشركة.

خ- **المكلف بالمنازعات:** هو المسؤول عن تسيير ملفات المنازعات ، يتولى المهام التالية :

– تحويل الملفات إلى المحامي المستشار للشركة؛

– متابعة مختلف القضايا الخاصة بالمنازعات؛

– تكوين ملف المنازعات و تحرير عريضة من أجل الدفاع عن المؤسسة؛

– تمثيل المؤسسة أمام مختلف الجهات الإدارية ؛

– تكوين ملفات خاصة بديون المؤسسة من أجل استرجاعها مثل : إرسال إعدارات.

ر- **مسؤول التجاري :** و هو يعمل تحت الإشراف المباشر للمديرية العامة بحيث يضع مخططات البيع و-

التسويق و يضع الإستراتيجية الخاصة بهما وذلك بالتنسيق مع باقي المديریات ، كما يمثل الشركة مع باقي

المتعاملين التجاريين و الزبائن ، ويتفاوض معهم بخصوص الاتفاقيات التجارية و يحرص على تنفيذها من

خلال مجموعة من الأعوان الذين يشرف عليهم .

ز- **مسؤول التسويق:** هذا الأخير يقوم بإعداد المخططات التسويقية بحيث يقوم بدراسة السوق ، المنافسة

و الأسعار، الجودة و طرق التوزيع و هنا يقوم برفع تقارير في ذلك إلى المديرية العامة ، كما يحضر

مختلف التظاهرات التجارية و المعارض و الملتقيات و ذلك من أجل التعريف بمنتجات الشركة و كسب

زبائن جدد ، و يقوم بإعداد تحقيقات عن المنتجات المشابهة و الزبائن .

ثانيا : مديرية الإمداد و الصيانة

مشكلة من قسم الإسناد و المشتريات و قسم الصيانة و الضروريات.

أ- **بالنسبة للقسم الأول:** تقوم بشراء المواد الأولية وقطع الغيار الصناعية من السوق المحلية أو الدولية و

ضمان الخدمات المرتبطة بها كالتأمين و الجمركة و النقل .

ب- بالنسبة للقسم الثاني: فهو ينقسم إلى فرعين هما : فرع الصيانة الميكانيكية و فرع الصيانة الكهربائية و هذان الفرعان يتدخلان لإصلاح الإعطاب المختلفة في المصنع زيادة على ذلك الصيانة العادية للتجهيزات و العتاد.

إضافة إلى تسيير مخزونات قطع الغيار و المواد الأولية المختلفة و كذا المنتوجات الجاهزة.

ثالثا: مديرية المالية و المحاسبة

تهتم بمتابعة نشاط المحاسبين, الميزانية المالية و أيضا مراقبة التسيير و تتمثل مهامها في:

- الإشراف على تطبيق السياسة المالية للشركة؛

- توفير اللوازم المالية و الإدارية كالورق؛

- الإشراف على عمليات المحاسبة و إعداد التقارير الشهرية و تحليلها؛

- تسيير مختلف مدا خيل الشركة و تكاليف الإنتاج.

و تشرف على:

- مصلحة المالية و المحاسبة؛

- مصلحة المحاسبة التحليلية.

رابعا: مديرية الاستغلال

و هي مديرية تنقسم إلى ثلاث وحدات رئيسية كما يلي :

أ- وحدة الزجاج السائل : و ينتج بها الزجاج المطبوع الموجه للبناء ووكلاء معتمدين خواص بطاقة نظرية سنوية تقدر ب: 15000 طن سنويا .

سيليكات الصودا الصلب بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا .

سيليكات الصودا السائل بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا .

ب- وحدة الزجاج الأمني : تتشكل من فرعين :

فرع الزجاج المورق: بطاقة إنتاج 80.000 م² سنويا و 45000 وحدة من الزجاج الأمامي للسيارات .

فرع الزجاج المنقوع: بطاقة إنتاج 15000 م² سنويا و 200.000 وحدة من زجاج السيارات الجانبي و

الخلفي .

ج- وحدة معالجة و إنتاج المواد الأولية : و هي وحدة تقوم باستغلال الرمل و معالجته بالغسل و التصفية و كذا باقي المواد التي تدخل في صناعة الزجاج و السيليكات كالكالكير ، الفلدسباط و الدولومي ...الخ بطاقة إنتاج 60.000 طن سنويا من مختلف المواد .

خامسا: مديرية الموارد البشرية

تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين و العمال, و تتمثل مهامها في الإشراف على تطبيق سياسة الشركة الخاصة بالموارد البشرية و المتمثلة في التوظيف، التكوين، الأجور، تسيير المستخدمين.

وتتمثل وظيفتها في :

- متابعة و تسيير كل ماله صلة بالجانب البشري و المهني للشركة هذه الجوانب تتمثل أساسا في تسيير المستخدمين و تسيير وضعيتهم المهنية من التوظيف الترقية إلى التسريح من جهة و من جهة أخرى إعداد الأجور و تصنيف مناصب العمل وفقا للاتفاقية الجماعية و التشريعات المعمول بها؛
- إعداد مخططات التكوين ومتابعتها وتشكل مديرية الموارد البشرية بالشركة الإفريقية للزجاج من رئيس مصلحة الموارد البشرية، مسير المستخدمين، مسؤول الأجور و الخدمات الاجتماعية.

2- منهجية الدراسة الميدانية

1-2 الأدوات المنهجية للدراسة الميدانية

أولاً: المقابلة

من خلال زيارتنا للشركة الإفريقية للزجاج قمنا بمقابلة مع المسؤول المتخصص في الإدارة المالية من أجل الإطلاع على الوضع المالي الحقيقي للشركة من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف لهذه الشركة.

ثانياً: سجلات ووثائق المؤسسة

لقد قمنا بالاستعانة بالقوائم المالية للشركة من أجل إثبات أو نفي صحة الفرضيات، وتتمثل هذه السجلات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة المشتريات (انظر الملاحق).

2-2 اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الميدانية باستعمال النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي للشركة

2-2-1 اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه « يمكن تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية بالشركة »، ولإثبات صحة هذه الفرضية أو نفيها سنقوم بحساب مختلف النسب المالية التي توفرت لنا المعلومات اللازمة لحسابها بالشركة.

أولاً: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة

تعكس نسب السيولة قدرة الشركة على سداد الديون قصيرة الأجل بالأصول الجارية وتبين ما إذا كان بالإمكان تحويل الأصول بسرعة إلى نقود كافية لتغطية الخصوم الجارية. كما تبين هذه النسبة قدرة الشركة على تمويل مبيعات إضافية دون اللجوء إلى استئانة إضافية ويوضح الجدول (2-1) تطور نسب السيولة بالشركة خلال الفترة (2011-2014).

الجدول رقم (2-1): نسبة السيولة للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011-2014): وحدة دج

2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
559683653.01	571932154.65	2952890627.02	2989887859.08	الأصول المتداولة(1)
129455779.29	188616062.13	522595007.10	5898550906.87	الخصوم المتداولة(2)
277181722.21	295415013.32	260335381.55	250945276.17	المخزون(3)
282501931	276517141	692555245	738942853	الأصول المتداولة - المخزن(4)
13335404.55	22670078.76	60417948.69	38237752.42	القيم الجاهزة(5)
129455779.29	188616062.13	522595007.10	5898550906.87	الديون قصيرة الأجل(6)
4.32	3.03	5.65	0.50	نسبة التداول(7)
2.18	1.46	5.15	0.46	نسبة السيولة السريعة(8)
0.10	0.12	0.11	0.006	نسبة السيولة الجاهزة(9)
(6/5) = 9 ، (2/3-1) = 8 ، (2/1) = 7				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات الشركة وجدول حسابات النتائج (انظر الملحق 1-12).

ما يمكن ملاحظته خلال قراءتنا للجدول أن نسبة التداول كانت منخفضة خلال سنة 2011 حيث قدرت بـ 0.50 دج ما يعني أن كل 1 دج كخصوم جارية تقابله 0.50 دج أصول جارية للتسديد وهي غير كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام كل الأصول الجارية.

أما بالنسبة للسنوات 2012، 2013، 2014 نلاحظ أن نسبة التداول ارتفعت حيث قدرت بـ 5.65 دج سنة 2012 تم انخفاضها في سنة 2013 لتقدر بـ 3.03 دج، لترتفع في 2014 حيث قدرت بـ 4.32 وهذا ما يعني أن الأصول الجارية كافية لتسديد الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) في تواريخ استحقاقها.

وبالنظر إلى نسبة السيولة السريعة نلاحظ أنها عاجزة عن تسديد الخصوم الجارية باستخدام الحقوق و أموال الخزينة خلال سنة 2011 حيث قدرت بـ 0.46 دج ما يعني أن 1 دج كخصوم تقابله 0.46 دج كأصول جارية وهي غير كافية للوفاء بالديون قصيرة الأجل، لكن هذه النسبة ارتفعت خلال السنوات 2012، 2013، 2014 حيث قدرت على التوالي بـ 5.15 دج، 1.46 دج، 2.18 دج وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد الالتزامات باستخدام الخصوم الجارية لتلك السنوات دون الحاجة لاستخدام المخزونات.

أما بالنسبة للسيولة الجاهزة نلاحظ أن نسبتها ضئيلة جدا خلال سنة 2011 والتي قدرت بـ 0.006 دج لكنها تبقى ضئيلة وغير قادرة على تسديد الخصوم الجارية خلال السنوات 2012، 2013، 2014 حيث بلغت على التوالي 0.11 دج، 0.12 دج، 0.10 دج ما يمكننا من القول أن الشركة لا يمكنها أن تعتمد على أموال الخزينة لتسديد خصومها الجارية خلال فترة الدراسة.

ثانيا: نسب الربحية

من أجل تقييم مدى نجاح المؤسسة في زيادة أرباح المساهمين عند نمو المبيعات وارتفاع النتيجة الصافية نقوم بدراسة وتحليل نسب الربحية في الشركة خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (2-2): نسب الربحية للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011-2014) : وحدة دج

2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
(225051614.39)	(229989985.80)	(178096104.87)	(65321292.70)	مل الربح (1)
330029976.83	280042407.80	416411956.95	549835747.34	مجموع المبيعات (2)
(224725691.95)	(229756653.72)	(174298858.20)	(59508728.31)	صافي الربح التشغيلي (3)
(225051614.39)	(229989985.80)	(178096104.87)	(65321292.70)	صافي الربح (4)
2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	5119798716.08	مجموع الأصول (5)
1850226430.86	2078085424.86	4282293394.24	(1158813441.65)	حقوق الملكية (6)
(0.68)	(0.82)	(0.42)	(0.11)	هامش الربح (7)
(0.68)	(0.82)	(0.41)	(0.10)	هامش الربح التشغيلي (8)
(0.09)	(0.09)	(0.03)	(0.01)	معدل العائد على الأصول (9)
(0.12)	(0.11)	(0.04)	0.05	معدل العائد على حقوق الملكية (10)
(6/4)=10، (5/4)=9، (2/3) =8، (2/1)=7				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانيات الشركة وجداول حسابات النتائج (انظر الملحق 1- 16).

نلاحظ من الجدول أن نسبة هامش الربح سجلت بالسالب وأقل من الواحد، وهذا يدل على أن الشركة

غير قادرة على إنتاج منتجات بكلفة أدنى أي أنها غير قادرة على تحقيق ربح خلال سنوات الدراسة.

أما عن هامش الربح التشغيلي فهو سالب، وهذا ما يفسر أن الشركة تحقق نتيجة سالبة خارج

الاستغلال خلال السنوات الأربعة المدروسة بسبب ارتفاع المصاريف المالية، الأمر الذي أدى إلى خسائر

مالية.

أما عن معدل العائد على الأصول فهو منخفض وسالب ما يمثل سوء استعمال الأصول، كما يمكن تبرير ذلك بأن الشركة تملك عدة أصول غير مستغلة أو مهملة أو أصول جديدة تم اقتناءها لغرض الإنتاج ولم تستعمل للعملية الإنتاجية.

وبخصوص معدل العائد على حقوق الملكية يعتبر نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات وبما أن نسبة الربحية سالبة فإن معدل العائد على حقوق الملكية سالب هو الآخر، أي انخفاض الربحية بالاستثمارات التي قامت الشركة بها والتي زادت من تكاليفها، ما يدل على فشل وضعف الشركة.

ثالثا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي ونستعمل ميزانيات المؤسسة وجدول حساباتها من أجل حساب هذه النسب. ويبين الجدول رقم (2-3) هذه النسب خلال الفترة (2011-2014).

الجدول رقم (2-3): نسب النشاط للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2011-2014): وحدة دج

2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
330029976.83	28042407.80	416411956.95	549835747.34	رقم الأعمال السنوي الصافي(1)
386135073	32809617.1	487201990	643307824	مجموع المبيعات متضمنة الرسم(2)
2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	5119798716.08	إجمالي الأصول(3)
1891121375.13	1876917303.62	1999962005.63	2129911057	الأصول الثابتة(4)
559683653.01	571932154.65	2952890627.02	2989887859.08	الأصول المتداولة(5)
325398210.19	276314744.99	426830217.78	517339025.14	تكلفة إنتاج منتجات تامة(6)
277181722.21	295415013.32	260335381.55	250954276.17	متوسط المخزون(7)
113101657.93	82521136.10	98150278.66	145758992.83	الذمم المدينة(8)

161667129	205170111	259184871	207424979	المشتريات متضمنة الرسم (9)
67296796.58	146969740.09	95951841.19	151616092.73	الموردون (10)
0.13	0.11	0.08	0.10	معدل دوران الأصول (11)
0.17	0.14	0.20	0.25	معدل دوران الأصول الثابتة (12)
0.58	0.48	0.14	0.18	معدل دوران الأصول المتداولة (13)
1.17	0.92	1.63	2.06	معدل دوران المخزون (14)
3.41	0.39	4.96	4.41	معدل دوران الذمم المدينة (15)
2.05	1.19	2.30	1.16	معدل دوران الحسابات الدائنة (16)
105.57	923.07	72.58	81.63	فترة التحصيل (17)
175.60	302.52	156.52	310.34	فترة الدفع (18)
(16/360)=18، (15/360)=17، (10/9)=16، (8/2)=15، (7/6)=14، (5/1)=13، (4/1)=12، (3/1)=11				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانيات الشركة (انظر الملحق 1 - 16).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران الأصول يقيس كفاءة الشركة في استغلال مواردها وخلق الإيرادات بالنسبة لمعدل دوران الأصول لسنوات الدراسة نلاحظ أن الشركة لم تخلق سوى 0.10 دج كمبيعات صافية باستثمار 1 دج في أصولها هذا سنة 2011، ثم انخفضت سنة 2012 إلى 0.08 دج لترتفع بشكل طفيف خلال السنتين 2013، 2014 حيث قدرت على التوالي ب 0.11 دج، 0.13 دج.

أما في ما يخص معدل دوران الأصول الثابتة فقد سجلت إنخفاضاً حيث يمكن تبرير انخفاض هذا المعدل خلال سنوات الدراسة بالارتفاع الكبير في قيمة الأصول لم يرافقه ارتفاع بالقدر نفسه في قيمة المبيعات وعليه على الشركة استغلال كافة الأصول أو بيع الجزء الغير مستغل منها.

أما معدل دوران الأصول المتداولة فإن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يحقق 0.18 دج في سنة 2011، وانخفض في سنة 2012 إلى 0.14 دج، ويعود إلى الارتفاع مرة أخرى في كل من سنة 2013 و 2014 إلى 0.48 دج و 0.58 دج على التوالي بمعنى أن الأصول المتداولة لا تولد الكثير من الإيرادات للشركة.

وفيما يتعلق الأمر بمعدل دوران المخزون فقد يتراوح بين 0.92 و 2.06 خلال فترة الدراسة، مع تسجيل أدنى معدل سنة 2013، وهذا يعني أنه يوجد مخزون زائد من المنتوجات راكد وغير مطلوب وينبغي التصرف فيه

أما معدل دوران الذمم المدينة مرتفع يتراوح بين 0.39 و 4.96 خلال الفترة المدروسة أي أن فترة التحصيل تتراوح بين 72.58 و 923.07 يوم، ومعدل دوران الحسابات الدائنة يتراوح ما بين 1.16 و 2.30 خلال نفس الفترة أن أي فترة الدفع تتراوح بين 156.52 و 310.34 يوم، إذن فترة الدفع أكبر بكثير من فترة التحصيل، وهذا يدل على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها وقدرتها على توليد النقد المحقق من التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولتها من جهة، ويجعلها في راحة وقادرة على تسديد التزاماتها من جهة أخرى.

رابعاً: نسب المردودية

تعتبر نسب المردودية محصلة لنتائج النسب السابقة حيث نقيس مدى تحقق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وتعطي هذه النسب إجابة عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة ويبين الجدول رقم (2-4) حساب نسب المردودية خلال الفترة (2011-2014).

جدول رقم (2-4): نسب المردودية للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011-2014): وحدة دج

2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
(225051614.39)	(229989985.80)	(178096104.87)	(65321292.70)	الربح الصافي(1)
1850226430.86	2078085424.86	42822903394.2	(1158813441.65)	الأموال الخاصة(2)
		4		
(225051614.39)	(229989985.80)	(178096104.87)	(65321292.70)	الربح الإجمالي(3)

2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	5119798716.08	مجموع الأصول(4)
0	0	0	0	قيمة الأصول غير المستعملة(5)
2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	5119798716.08	مجموع الأصول العاملة(6)
330029976.83	280042407.80	416411956.95	549835747.34	رقم الأعمال(7)
(0.12)	(0.11)	(0.04)	0.05	نسبة ربحية الأموال الخاصة(8)
(0.09)	(0.09)	(0.03)	(0.01)	معدل العائد على الإستثمار(9)
(0.68)	(0.82)	(0.42)	(0.11)	نسبة مردودية النشاط(10)
(7/3)=10 ، (6/5-3)=9 ، (2/1)=8				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانيات الشركة وجداول حسابات النتائج (انظر الملحق 1- 12).

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة مردودية الأموال الخاصة كانت منخفضة جدا خلال فترة الدراسة وهذا يدل على مرور الشركة بأزمة مالية نتيجة ضعف الأداء المالي والمؤسسي على جميع المستويات. وكذلك الحال بالنسبة لنسبة مردودية النشاط التي كانت منخفضة جدا خلال الأربع سنوات أيضا وترجع لنفس السبب.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الإستثمار كان منخفضا جدا حيث سجل نتيجة سالبة، وهي نسبة ضعيفة يمكن تفسيرها بالاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الشركة لتجديد أصولها، إلا أنها لم تعمل بعد بطاقتها الكاملة.

وفي الأخير يمكن القول أن استعمال الشركة موجوداتها لم يجدي أي فعالية وهو ما يبينه معدل دوران الأصول، وبالتالي ساهم ذلك في انخفاض المردودية بشكل عام ما أدى حتما إلى زيادة الإستدانة خلال هذه الفترة مع تدهور توازن الشركة.

من خلال تحليلاتنا لمختلف الجدول السابقة المتعلقة بحساب النسب المالية للشركة الإفريقية للزجاج نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الأولى القائلة بأنه: « يمكن تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية للشركة».

2-2-2 اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أنه « يمكن تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي » ولإثبات صحة أو نفي هذه الفرضية سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي التي توفرت لنا المعلومات الضرورية لحسابها بالشركة.

سنقوم في هذا الجزء بتقييم الأداء المالي للشركة خلال الفترة (2011-2014)، من خلال دراسة مؤشرات التوازن والمتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، و الخزينة.

أولاً: رأس المال العامل

يبين الجدول رقم (2-5) حساب مختلف أنواع رأس المال العامل بالشركة

جدول رقم (2-5): رأس المال العامل للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011-2014): وحدة دج

2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
2321349248	2260233395	4429987625	(778751990.2)	الأموال الدائمة
1891121375.13	1876917303.62	1999962005.63	2129911057	الأصول الثابتة
1850226430.86	2078085424.86	4282293394.24	(1158813441.65)	الأموال الخاصة
600578597.1	370764033.3	67055923814	6278612357	إجمالي الديون
559683653.01	571932154.65	2952890627.02	2989887859.05	الأصول المتداولة
430227873	383316092	2430025620	(2908663047)	رأس المال العامل الصافي
(40894945)	201168121	2282331389	(3288724498)	رأس المال العامل الخاص
600578597.1	370764033.3	67055923814	6278612357	رأس المال العامل الأجنبي
559683653.01	571932154.65	2952890627.02	2989887859.05	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات المؤسسة (انظر الملحق رقم 1-12).

يبين الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنوات المالية الثلاثة على التوالي 2012، 2013، 2014. وهذا يدل على أن شروط التوازن المالي كانت محققة أي أن رؤوس الأموال الدائمة كانت قادرة على تمويل جميع الأصول الثابتة بالإضافة إلى جزء من الأصول المتداولة تشمل كل المخزونات وجزء من الحقوق قصيرة الأجل، هذه الوضعية تعتبر جيدة من حيث المبدأ بالنسبة للشركة وكانت الأفضل خلال سنة 2014.

أما خلال السنة 2011 فقد كان رأس المال العامل الصافي سالب وهو ما يعني أن الشركة قامت بتمويل جزء من استثماراتها بواسطة الديون قصيرة الأجل، وكان عليها تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة.

وبخصوص رأس المال العامل الخاص فنلاحظ أن الأموال الخاصة عاجزة عن تمويل الأصول غير الجارية وتعمق هذا الجزء أكثر خلال سنة 2011 و 2014، أما بالنسبة لسنة 2012 و 2013 فنلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب وهذا ما يدل على أن الشركة قادرة على تمويل كل أصولها غير الجارية باستخدام أموالها الدائمة مع تحقيق فائض يتم استخدامه في تمويل جزء من أصولها الجارية، وهذا الشيء إيجابي بالنسبة للشركة ويعكس حالة التوازن كما أن الأموال الخاصة أيضا قادرة على تغطية الأصول غير الجارية خلال السنتين 2012 و 2013.

وفيما يتعلق الأمر برأس المال العامل الأجنبي نلاحظ من الجدول أن قيمته كبيرة مقارنة برأس المال العامل الخاص ما يعني أن هذه الشركة تعتمد على الديون في تمويل أصولها غير الجارية، وهي قيمة قد تشكل خطر على الشركة وترفع ما يسمى بمخاطر الإفلاس.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل

يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل بالشركة خلال الفترة (2011-2014) كما هو مبين في الجدول رقم (2-6)

انطلاقا من العلاقة: احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية)، نشكل الجدول التالي.

الجدول رقم (2-6): احتياج في رأس المال العامل للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011-2014):

وحدة دج

2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
559683653.01	571932154.65	2952890627.02	2989887859.08	الأصول المتداولة
13335404.55	22670078.76	60417948.69	38237752.42	القيم الجاهزة
546348248.5	549262075.8	2892472678	2951650105	(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)
129455779.29	188616062.13	522595007.10	5898550906.87	الديون قصيرة الأجل
0	0	0	0	السلفات المصرفية
129455779.29	188616062.13	522595007.10	5898550908.87	(د.ق.أ - السلفات مصرفية)
416892469.3	360646013.7	2369877671	(2946900799)	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على ميزانيات الشركة (انظر الملحق 1 رقم-12).

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن السلفات المصرفية كانت معدومة خلال السنوات الأربعة

وهذا راجع إلى عدم اعتماد الشركة على هذا النوع من القروض المصرفية .

كما نلاحظ من الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل كان موجب خلال كل من سنة 2012، 2013، 2014 على التوالي وهذا يدل على أن الشركة في حاجة إلى تمويل أصولها المتداولة بواسطة ديون قصيرة الأجل خلال هذه السنوات، على عكس سنة 2011 التي كان فيها الاحتياج في رأس المال العامل سالب وهذا يدل على أن الشركة ليست في حاجة إلى التمويل لأن خصوم الدورة فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال، وهذا يعني أن الشركة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

ثالثاً: الخزينة الصافية

من خلال العلاقة: الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل، نحصل على الجدول رقم (7-2)

الجدول رقم (7-2): مؤشر الخزينة للشركة الإفريقية للزجاج خلال الفترة (2011-2014): وحدة دج

2014	2013	2012	2011	السنوات البيان
430227873	383316092	2430025620	(2908663047)	رأس المال العامل
416892469.3	360646013.7	2369877671	(2946900799)	الاحتياج في رأس المال العامل
13335403.7	22670078.3	60147949	38237752	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على ميزانيات الشركة للسنوات الموافقة.

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن الخزينة كانت موجبة خلال الفترة (2011-2014)، أي أن هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياجات رأس المال العامل وهناك سيولة غير مستغلة + في دورة الاستغلال

ومنه يمكن القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال السنوات من 2011 إلى 2014 لأن الخزينة كانت موجبة.

من خلال تحليلاتنا السابقة لمختلف مؤشرات التوازن المالي بالشركة الإفريقية توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه « يمكن تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي للحكم على الوضع المالي للشركة ».

خلاصة الفصل:

خلال دراستنا الميدانية للشركة الإفريقية للزجاج توصلنا إلى أن هذه الشركة كغيرها من الشركات العمومية تسعى إلى تحسين وضعيتها المالية وذلك بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية، ورغم هذا فإنها تحقق عجز في مردوديتها وهذا ما يدل على سوء الاستغلال لمواردها. وعليه يمكن لهذه الشركة أن تعتمد على مؤشرات مالية أخرى أكثر دقة من أجل تشخيص وضعيتها المالية واكتشاف مواطن الضعف ومعالجتها.



خاتمة

المراجع

المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب بالعربية

- 1- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس دار وائل للنشر، الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
- 2- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000. 2005.
- 3- إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006.
- 4- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 6- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبأ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- 7- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 8- دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 9- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2001.
- 10- راوية حسن، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 11- زغيب مليكة، بوشقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- 12- سعود العامري، عبد الستار صياح، الإدارة المالية: أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- 13- شعيب شنوف، التحليل المالي: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، عمان، 2012.
- 14- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل صبحي ادريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 15- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 16- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 17- عبد الله قويدر، دادي عدون ناصر، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الإقتصادية، دار المحمدية، الجزائر 2000.
- 18- عدنان تايه النعيمي، فؤاد راشد التميمي، التحليل و التخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار البارودي، عمان، 2008.
- 19- علي السلمي، الإدارة المالية، دار غريب للطباعة، مصر 1988.
- 20- عليان الشريف وآخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 21- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.
- 22- فيصل محمد الشوارة، الاستثمار في الأوراق المالية: الأسس النظرية والعملية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 23- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 24- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2007.
- 25- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار و التمويل و التحليل و الأسواق المالية الدولية، دار الحامد، عمان، 2008.

- 26- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- 27- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008.
- 28- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني: الأساليب و الأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 29- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 30- مقران فوزي وآخرون، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 31- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 32- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي:مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 33- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2001.
- 34- مؤيد راض خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 35- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.
- 36- هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000.

ب- الكتب بالأجنبية

1- Guedi Nobert, Finance d'entreprise les règle du jeu, Edition organisation, France,1997.

2-Patrick Piget,La gestion financière, Edition Economa, paris.

ج- المذكرات

1- اليمين سعادة، اسخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية في ترشيد قراراتها، مذكرة ماجستر، جامعة باتنة، 2008.

2- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.

3- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء في المؤسسات الإقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

4- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002.

ج- المجالات والمقالات

1- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،العدد الأول، نوفمبر 2001.

2- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، دراسة حالة مطاحن الواحات، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، يوم 13- 14 ديسمبر، 2011.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و معرفة أدائها إذا كان جيد م لا و لإسقاطها على مؤسسة تمثلت في الشركة الإفريقية للزجاج محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التحليل بواسطة النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

معتمدين في ذلك المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ضعف كبير في معظم النسب و المؤشرات المالية الخاصة بالمؤسسة وهذا يؤثر سلبا على نشاطها و أدائها لهذا يجب على الإدارة المالية بالمؤسسة الوقوف على نقاط الضعف لمعالجتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حتى تتمكن المؤسسة من الاستمرار وتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التحليل المالي، المؤشرات المالية.

Abstract :

This study to highlight the role of financial analysis in evaluation of financial performance of the economic enterprise, and to know whether their performance is good or not and dropped on Africa trying to treat the following problematic : What is the extent of financial analysis by financial ratio and indicators in evaluating financial performance ?

We adopted on the descriptive methodology on the theoretical side and methodology of case study in the applied side by analysis the financial statements by using tools, the results of the field study showed a significant weakness in most of the ratio and financial indicators of the enterprise. That's what a negative impact on its activity and performance of financial enterprise stand on the weakness address them to take measures necessary corrective even be able to the enterprise of continue to achieve their goals.

Keyword : the performance of the financial, financial analysis, financial indicator.